

طريقنا إلى نظرية متميزة في الإقتصاد الإسلامي

دكتور أحمد النجار*

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، صاحب الشريعة ، وهاديء البشرية إلى ما فيه خير الدين والدنيا .

حضرات الأخوة ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فأرجو أن تاذنوا لي قبل أن أطرح بين يديكم بعض أفكارى أن أحيي أولئك الرجال الذين فكروا في هذا المؤتمر ثم تابعوا إجراءاته وتنظيماته ، حتى انتقل من الأمل إلى الحقيقة ومن الفكر إلى الواقع ، ذلك أن هذا التجمع يمثل من الناحية التاريخية حدثاً جديراً بالتسجيل ، ومن الناحية المستقبلية معلماً من المعالم الأساسية ، ومن الناحية العملية خطوة هامة على طريق ينبغي أن نتمسك بإرتياده والسير فيه مرضاة لربنا وإعزازاً لديننا وتكريماً لأنفسنا .

إن الدلالة الهامة لهذا التجمع تنبثق من أنه جاء تأكيداً لإتجاه جاد ، وتعبيراً عن بعث ، وآية على أن الصحوة قد بدأت تنتقل من الانفعال إلى الفعل ، ومن المشاعر إلى العقل ، ومن القول إلى العمل .

وأود أن أقول إبتداءً أنني لا أعتقد مهما خلق بنا التفاؤل أننا سوف نخرج من مؤتمرنا هذا بنظرية شاملة عن الإقتصاد الإسلامي ، غير أننا إذا استطعنا أن نحدد من خلال إجتماعات هذا المؤتمر طريق الوصول إلى هذه الغاية ، فلا شك أننا سنكون بذلك قد حققنا إنجازاً من أعظم الإنجازات .

ولما كان ذلك هو فكري ، فإن الذي سأتشرف بأن أطرحه بين أيديكم سوف ينقسم إلى ثلاثة أجزاء : أتناول في الأول منها تشخيصاً للتحدي الذي يواجهه فكرنا

* أستاذ الإقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز ومستشار بنك فيصل الإسلامي .

الإسلامي في المجال الإقتصادي ، وكيف جاء هذا التحدي وما هي أركانه وسماته . ذلك أن الاستبصار بالداء موقف نفسي ضروري يتوقف على مداه وقوته تحديد مدى العزم ونحن نسعى إلى فكر إسلامي مستقل واضح . وأتناول في الجزء الثاني إحدى ظواهر الإقتصاد الحديث عارضاً إيّاها على التوجيهات العامة التي أوردها القرآن الكريم والسنة الشريفة ، كمثال على ما يمكن أن يحقق بالعالم يوم أن ينحى دستور السماء عن عجلة القيادة ، ولست أقصد من وراء ذلك أن أطرح معالجة منهجية لقضية من قضايا الإقتصاد المعاصر ، ولكنني أقصد إلى أن أضرب مثلاً يوقظ فينا المشاعر ويلهب بين جوانحنا الأمل والثقة في أن الطريق موجود ، وأنه مفتوح وأنه لا ينقصنا غير تخطيط العمل للوصول إلى الغاية .

وأما الجزء الثالث فسوف أقصره على تصوري لأسلوب العمل الذي أتخيله طريقتاً للوصول إلى الكشف عن النظرية الإقتصادية في الإسلام وتخريجها ومنهجتها وفقاً لمعطيات العلم الحديث في التحليل والتقنين .
ترى ما هو التحدي الذي يواجهه الفكر الإسلامي عامة والجانب الإقتصادي منه على وجه الخصوص ؟

لعل التحدي الأعظم الذي نواجهه هو تسليم الكثير صراحة أو ضمناً بأن المسلمين لكي يسايروا الرقي العالمي ، ويلحقوا بعجلة التقدم فإنه لا بد وأن يأخذوا بالمنهج الإجتماعي والإقتصادي الذي أقرته الأمم التي سبقتهم على هذا الطريق ، سواء في الشرق أو في الغرب . وأن تقليد هذه المدينيات هو السبيل الوحيد للخروج من مظاهر التخلف واللحاق بالأمم المتقدمة .

ولست أرى أن التحدي الأعظم يتمثل في الصراع بين الأيدولوجيات أو المذاهب ، فحركة التاريخ ودورته تؤكد أن البقاء للأصلح . وأن الإستمرار مكفول للمذهب الذي يحمل أكثر من غيره كمية من عناصر الحياة وعناصر القوة الذاتية . إن التحدي الحقيقي والتحدي المؤسف ، إنما هو في تقبل فكرة التقليد ، لأن مجرد القبول بفكرة التقليد ، يعني أن الرصيد الذاتي قد اهتز وأن مقومات هذا الرصيد غير موثوق فيها .

إن قبول المسلمين بتقليد غيرهم لهو بلا ريب أكبر الأخطار . إن ذلك يعني منذ البداية موقفاً مستسلماً قانطاً . يقول أحد المفكرين المسلمين : (١)

(١) محمد أسد ، الإسلام على مفترق الطرق ، دار العلم للملايين — بيروت — ١٩٥٠ .

« ما دام المسلمون مصرّين على النظر إلى المدينة الغربية على أنها القوة الوحيدة لإحياء الحضارة الإسلامية الراكدة فإنهم يدخلون الضعف على ثقتهم بأنفسهم ، ويدعمون بطريقة غير مباشرة ذلك الزعم الغربي القائل بأن الإسلام : جهد ضائع » .

ونريد أن نسأل أنفسنا : كيف استطاعت هذه الفكرة أن تزحف إلينا ؟ وكيف غدت الآن تحدياً نعتبر خطره من أكبر الأخطار ؟ بطبيعة الحال فإن الأمر لم يأت بين يوم وليلة ، ولكنه استغرق أجيالاً ، فقد لفتت الأحداث في مطلع القرن العشرين أنظار المسلمين إلى الغرب أكثر من ذي قبل ، حيث انبهرت أعينهم بألوان زاخرة وجديدة من الحياة ، وكان ذلك مواكباً لانتباه الغرب إلى حال الإمبراطورية العثمانية المنهارة ، فعملت دول الغرب على بسط نفوذها على أجزاء هذه الإمبراطورية بأشكال وصور متعددة . وفي هذه الغمرة ومن خلال تلك الثغرات شقت الآراء المعاصرة والقيم الإجتماعية الحديثة طريقها إلى عقول المسلمين وأمزجتهم وأذواقهم ، يبشرها ويدعوها في إغراءٍ ينسجم مع غرائز الإنسان ، ووسائل ومخترعات ترفّه عن الناس وتوفر عليهم كثيراً من العناء . وكانت الحرب العالمية الثانية ، فتجسّمت بعدها الأوضاع التي اعقبت الحرب العالمية الأولى . ومضت المخترعات الحديثة والمغريات أشواطاً بعيدة جداً في التأثير على المسلمين . وكان يواكب كل ذلك تولد وانتشار مذاهب جديدة وآراء وقيم إجتماعية حديثة تستهوي العقول ، وتجذب الناشئة ، وتتفاعل مع الحياة ، وتعمل عملها في صبغ المجتمعات الإسلامية بأصبغة لم تألفها من قبل .

وحتى نستطيع أن نلقي على هذه النقطة نظرة أكثر شمولاً ، فإنني أرجو أن تأذنوا لي في الإستطراد بعض الشيء حتى نكون على بصيرة من النقاط المحورية التي تركز عليها وتنطلق منها هذه المذاهب والآراء .

إن السمة البارزة والغالبة على إنسان الغرب نجدها بوضوح في اتجاهه البراجماتي . إنه يميل إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التي تقع في نطاق العلوم التجريبية ، أو تلك التي ينتظر منها على الأقل أن تؤثر في صلات الإنسان الإجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه فإن العقل الاوروي يميل إبتداءً إلى إسقاط الله من دائرة الاعتبارات العملية .

إن المدينة الغربية الحديثة لا تقر الخضوع إلا لمقتضيات اقتصادية أو إجتماعية أو قومية . إن معبودها الحقيقي ليس إلا الرفاهية . كما وأن فلسفتها الحقيقية المعاصرة إنما تجد

قوة التعبير عن نفسها عن طريق الرغبة في القوة ، والمدنية الغربية تعتقد أن التزيد من المعرفة المادية والرفاهية مرادفاً للترقي الإنساني الروحي والمعنوي ، وهي تطبق ما وصلت اليه من حقائق في المجالات التجريبية على ما لا يمكن أن يقع تحت طائلة التجريب . وقد تبدو هذه النزعة الأساسية في المدنية الغربية متناقضة مع طريقة التفكير المسيحي بإفترض أن النصرانية هي الهيكل الروحي للمدنية الغربية ، ولكن هذا التناقض يزول عندما ندرك أن المدنية الغربية ليست في الواقع نتاج النصرانية . ذلك أن الأسس الفكرية الحقيقية في الغرب يجب أن نلتمسها في فهم الرومانين للحياة على أنها قضية منفعة خالية من أي حفيف للروح . إن المدنية الغربية حتى في رأي المنصفين من الغربيين إنما تقوم في أساسها على المدنية الرومانية الوثنية ، والغرب لم يأخذ من النصرانية — التي اعتنقها لأسباب سياسية قاهرة — سوى الطلاء الخارجي فحسب ، وهو ما يزال في واقعه وثنيًا ماديًا لا يؤمن بغير القوة ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما أورده التاريخ من صراعات ومعارك ضارية قامت بين الفكر الغربي وبين الكنيسة ، وهي معارك جعلت الفكر الغربي — عندما تحر من عبوديته الأولى للكنيسة — يوطد العزم على العداة لكل شكل من أشكال السلطان الروحي على الإنسان ومن ثانيا هذا الخوف الباطن ، ولثلاث تعود تلك القوى التي ترى السلطان الروحي مرة ثانية إلى التغلب ، أقامت أوروبا نفسها زعيماً لكل ما هو ضد الدين ، ولا يعرف الغربي ديناً إيجابياً واحداً غير التعبد للرقى المادي والإعتقاد بأن ليس في الحياة هدف سوى جعل هذه الحياة أسير فأيسر .

وكما نجد هذا الأساس في الغرب نجده في الشرق ، فروسيا السوفيتية لا تمثل من الناحية الثقافية تطوراً مختلفاً في أساسه عما في سائر العالم الغربي ، بل على العكس من ذلك يبدو لنا أن هذه التجربة الشيوعية ليست شيئاً آخر سوى نهاية المطاف لتحقيق تلك الميول في المدنية الغربية الحديثة ، تلك التي هي بلا شك لا دينية ، ان الميل الأساسي في الرأسمالية الغربية وفي الشيوعية كليهما ، إنما هو في التخلي عن شخصية الإنسان الروحية وفضائله الخلقية للمقتضيات المادية في مجموع آلي يدعونه المجتمع ، حيث لا يكون فيه الفرد إلا رأساً في قطع أو قطعة من آلة . أما ذلك العداة الحاد بين الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي فهو إنما يرجع أساساً إلى اختلاف الخطى بين هاتين الحركتين المتوازيتين في جوهرهما وفي إنطلاقهما نحو هدفها النهائي .

إن هذا الإنقسام ليس إلا انقساماً ظاهرياً لا حقيقياً ، وإنه على المصالح لا على المبادئ ، وإنه على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار ، فطبيعة التفكير الأوروبي

الأمريكي لا تختلف عن طبيعة التفكير الروسي كالتأهما تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة .

لعل ما تقدم يمكن أن يكفينا للوصول إلى النتيجة التي نريد أن نصل إليها وهي :
إن مثل هذا الموقف لا يمكن أن يتفق معنا ، وإن أسس المدينة الغربية الحديثة لا توافق الإسلام .

غير أنه إلى جانب هذه النتيجة ، فإن هنالك حقيقة لا نستطيع أن ننكرها ، وهي أن هذه المذاهب — وقد أفضل كلمة المذاهب على كلمة الأيدولوجيات — قد زحفت إلينا وباتت تنخر في كياننا من خلال أشكال متعددة ، ونريد الآن أن نعرف بعض الأشكال الهامة التي تزحف من خلالها هذه المذاهب إلينا .

إن أول هذه الأشكال يتمثل في موقف نفسي ، صنعه أمران : أحدهما الغزو الفكري المركز ، وثانيهما ضعف الثقة الناشيء من الجهل بحقيقة الإسلام . أما هذا الموقف النفسي فهو الإنهيار بكل ماهو غربي والجرى ولاء تقليده . وكما كان رسول الله ﷺ ملهماً نافذ البصيرة عندما كان ينهى صلوات الله عليه المسلمين عن التشبه بغيرهم من الأمم حتى في وحدات السلوك اليومية الصغيرة التي قد لا تستلفت النظر . لقد كان — صلوات الله عليه — يرى بنافذ بصيرته أن التقليد أول درجات الإعجاب ، وأن الإعجاب هو بداية الذوبان ، وأن الذوبان هو الانحلال وهو النهاية .

وأما ثاني هذه الأشكال فإنه يتمثل في موقف الأسر الفكري الذي يتعرض له من يتلثون العلوم عن الغرب ومن الغرب ، ويقعون في حصر من جراء ما تلقوه . حصر لا يملكون معه غير التسليم الخانع ، أو تبرير الواقع في أحسن الأحوال . وأرجو ألا يتبادر إلى الذهن أن هنالك مصادرة على تلقي العلم ونشدهانه حيث كان . فالإسلام يدعو إلى العلم ويكرم العلماء ، وتلك هي دعوته التي بدأت مع أول آيات التنزيل الحكيم ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ ، ولكن الذي أريد أن أوضحه هو أن العلوم ليست في ذاتها مادية ولا روحية ولكنها يمكن أن تنقلب إلى هذا المظهر وذلك ، حسب استعدادنا العقلي الخاص . إن علوم الغرب ليست هي الضارة بالحقيقة الثقافية في الإسلام دائماً ، وإنما الضار هو روح المدينة الغربية التي يقرب المسلم بها إلى تلك العلوم .

إن الأثر الأكبر يجيء عندما تتلقى هذه العلوم أوعية خالية من رصيد عقيدي يعينها

على المقارنة والمناقشة ومحيمها من الأسر والاستسلام . وقد أحسن بعض الغيورين على الإسلام التعبير عن هذه المشكلة حين قالوا : « إن التنشئة الغربية لأحداث المسلمين ستؤدي حتماً إلى زعزعة إرادتهم في أن يقتدوا أو أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم ممثلوا الحضارة الإلهية الخاصة التي جاء بها الإسلام » . وليس ثمة من ريب في أن العقيدة الدينية آخذة في الإضمحلال بسرعة بين المتنورين الذين نشأوا على أسس غربية . وهذا بكل تأكيد لا يعني أن الإسلام قد احتفظ بوحده كدين عملي بين الطبقات غير المثقفة ، ولكننا نجد هنا تلبية أبعد في مداها العاطفي لداعي الإسلام على الطريقة التي يدركها أصحاب هذه الطبقات ، أشد مما نجده عند المتنورين المصطبغين بالصبغة الغربية .

أما تعليل هذا التباعد ، فليس لأن العلوم الغربية التي علقوا بها قد جاءت بدليل معقول على فساد حقيقة التعاليم الدينية ، بل لأن ذلك الجو الفكري في المدينة الغربية الحديثة يناهض الدين إلى حد من الشدة ، حتى أنه يجعل من نفسه عبئاً فادحاً على القوى الدينية الكامنة في أبناء الجيل الإسلامي الحاضر .

إن أسوأ الآثار التي ترتبت على عملية التلقي المنهري غير الواعي ، أن هذه الفئة قد باتت في مجتمعاتنا أشد غيرةً وأسهر عيناً على حماية المظاهر والأشكال الغربية في مجتمعاتنا من الغرب نفسه . وقد كانت هذه هي بالفعل النتيجة التي خطط الغرب بدهاء وخبث للوصول إليها .

ويرتبط بالمظهر السابق ما نجده من تردد واحجام عن الأخذ بالبدائل الإسلامية للأشكال والمؤسسات ذات الأصل والروح الغربية والتي توجد في مجتمعاتنا . قد تستطيع أن تصل بجهود صعبة إلى مرحلة الإقناع بسلامة وصحة وفائدة البدائل الإسلامية التي تقدمها ، ولكنك تجد برغم ذلك كل تردد واحجام عند محاولة الإنفاق على تطبيقها .

إن كل المذاهب الغربية أو الشرقية لم تأت بمنهج للحياة متكامل كالذي جاء به الإسلام . إن الإسلام قد قدّم للبشرية منهجاً شاملاً لكل النشاطات التي يمكن أن تزخر بها الحياة . قدّمه في توسطٍ وإعتدالٍ يستجيب للبشرية ، من حيث هي مادة وروح ، ومن حيث هي طين ونفخة إلهية ، وإن الهدف الأصيل الذي جاء القرآن كله لتحقيقه هو إنشاء أمة ، وتنظيم مجتمع ، على أساس من عقيدة خاصة وتصور معين وبناء جديد .

أما الظاهرة التي أريد أن أشير إليها ، فأود ابتداءً أن أختار واحدة من الظواهر التي يتوافر فيها الجانب المأساوي من ناحية ، والإستعلان الذي لا يسوق إلى خلاف من ناحية

أخرى ، والملامسة اللاصقة بالأوضاع والظروف الراهنة من ناحية ثالثة ، ومن ثم فإن الظاهرة التي سنلتي عليها نظرة طائر — لا أكثر ولا أقل — هي ظاهرة التضخم والأزمة النقدية التي تجتاح بلاد العالم . وقد لا يكون من المناسب أن نبدأ الموضوع بتعريف التضخم ذلك أنني أشرف بتوجيه الحديث إلى أساتذة لهم سبق في المضمار الإقتصادي ، ولكنني سأستعرض بإيجاز ما يرد من أسباب رئيسية لهذه الظاهرة في أي مجتمع . ويكاد الجميع يتفقون على أن الأسباب الرئيسية للتضخم في أي مجتمع لا تخرج في الغالب عن زيادة الإنفاق الرأسمالي من جانب الحكومة أو الأفراد ، الإنفاق الحكومي على الحرب والتسليح ، عدم كفاية المدخرات الإختيارية بما يتناسب مع الإستثمارات المتزايدة ، إرتفاع الأجور والمرتبات ، زيادة كمية النقود نتيجة زيادة حجم الإئتمان وإقراض الحكومة ، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية .

ولعل هذه هي جملة الأسباب التي يفسر بها الإقتصاديون ظاهرة التضخم في أغلب الأحوال .

ولو أننا قمنا بعملية تحليلية وتجميعية لهذه الأسباب ، فإننا في النهاية يمكننا أن نقرر أولاً : أنها في يد كيانات ثلاث هي :

١ — الدولة .

٢ — الأفراد .

٣ — المؤسسات المالية .

وثانياً : أنها لا تخرج عن كونها عملية سلوك يصدر عن هذه الكيانات الثلاث . أما الدولة وسلوكها فلا يغيب عن أحد منا كيف أثر الفكر الإقتصادي الغربي في الدور الذي تقوم به حالياً ، والسياسات التي تمارسها الحكومات في أغلب المجتمعات متأثرة بوجه أو آخر من هذا الفكر .

لقد بدأت النظرة إلى النقود نظرة حيادية ، فالنقد رمز يعبر عن قيمة مقابلة وكان دور الدولة محصوراً بذلك في أضييق الحدود . ثم تطورت نظريات النقود حتى جاء (Knapp)^(١) بنظرية سيادة الدولة . وجاء (كينز)^(٢) بدعوته إلى تحقيق العمالة الكاملة

Sehmolders Cunter: *Geechichte des Vollss-Mintschopts lehre*: Rowahl Verlag, (١) Reinbek bei Hamburg 1966, P 65.

Keynes, J.M. *The General Theory of Employment Interest and Money*. (London, New York 1936).

عن طريق زيادة الإنفاق ، ولو تأتى ذلك بتدخل الدولة وقيامها بدور إيجابي في النشاط الاقتصادي . وصادفت هذه الآراء صدى في نفوس الحكومات فبدأت منذ ذلك الوقت تمارس سياسات تؤدي جميعها بدون استثناء إلى تضخم ، أو على الأقل تفقد الحصانة ضد التأثير بالتضخم . وتؤكد لنا الشواهد التاريخية أن السبب الرئيسي لكل أزمات التضخم الكبيرة في الماضي ، ترجع إلى إساءة تصرفات الدولة ، وهنا نقفز قفزة سريعة لنسأل :

ترى هل يمكن القول بأن تصرف معظم الحكومات يمكن أن يكون تصرفاً إسلامياً إذا عرضناه على ما جاء بمصادر التشريع الإسلامي من توجيهات في المجال الإقتصادي ؟ وإذا اتبعنا هذا السؤال بالإشارة إلى الأسلوب الذي تنتهجه معظم الحكومات من الإقتراض من بنوكها المركزية بالفائدة ، فإنه يصعب علينا أن تكون إجابتنا على السؤال المطروح بالإيجاب . فإذا إنتقلنا الى الأفراد فسوف نجدهم تمشياً مع إحدى القواعد الإجتماعية الثابتة ، يتأثرون بسلوك الحكومات ومؤسساتها الرسمية .

وحتى عندما لا تطمئن الحكومات والمؤسسات المالية الرسمية إلى التأثير التلقائي من جانب الأفراد ، فتتجه عمداً إلى التأثير المقصود ، وتتدخل لتغيير سلوك الأفراد الذي يؤدي إلى التضخم ، فإنها تشتق برامج الوسائل إلى التغيير من فكر مادي وافد . ولذلك فإننا نرى أن أهم ما تعتمد عليه من وسائل إلى ذلك التغيير يتركز على سعر الفائدة . وبذلك فإنها تعتمد أساساً على الجوانب المادية من الحوافز . سواء كان ذلك بالنسبة للحد من إنفاق الأفراد وزيادة مدخراتهم ، أو حث المنتجين على الإقدام على الإستثمار . ولا يسجل التاريخ غير حالات نادرة اتجهت فيها الحكومات أو الزعامات إلى الإستعانة بقم أو مباديء لتغيير سلوك الأفراد . ومن هذه الحالات النادرة ما فعله ونستون تشرشل من استثارة الشعور الوطني لدى الشعب البريطاني إبّان الحرب العالمية الثانية ، وما فعله غاندي باستثارة النزعة الوطنية لدى المواطنين للإدخار . والأمر الذي يستحق التعليق أن نتائج استخدام مباديء أو قيم وضعية كانت كبيرة وهامة ، فكيف يكون الأمر لو استعين في تغيير السلوك بقم ومباديء روحية حيث يستشعر الأفراد عندئذ أنهم يلتزمون بتكليف يتلمسون به إلى الله الزلفى والتعبد؟؟

ولا يفوتنا ونحن نتحدث عن الأفراد أن نشير إلى الآراء الحديثة في النقود ، والتي تربط بين قيمة النقود والعامل النفسي ، فهم يقولون أن من العوامل الرئيسية لفقدان النقود

لقيمته الموقف النفسي للأفراد تجاه قيمة النقود في الحاضر والمستقبل ، وهكذا يشكل الموقف النفسي تجاه النقود وعدم التوازن بين الميل للإدخار والميل للإستثمار ظاهرة عادية بالنسبة لانخفاض قيمة النقود .

ومحصلة ذلك كله أن الأفراد بسلوك معين يسهمون في التضخم ، ويأتي إسهامهم نتيجة سلوك إضطراري تسوقهم إليه تصرفات الحكومات والمؤسسات .

وفي مجال الحديث عن سلوك الأفراد ، يهمننا أن نشير إلى مظهر آخر ، يتمثل في أننا نلاحظ أن الحريصين من الأفراد على الإلتزام بالتوجيهات الإسلامية يجدون أنفسهم رغماً عن ارادتهم مربوطين بعجلة مؤسسات غير ملتزمة بهذه التوجيهات . فالملتزم الحريص مثلاً يعي تماماً حرمة الإكتناز أو التقدير ، وما ورد فيها من نهي ووعيد ، ويعي المصلحة الإقتصادية المترتبة على عدم حبس ما بيده من نقد أو من ذهب أو من فضة عن التداول ، ولكن يعي في نفس الوقت ذلك التحريم المشدد في أخذ الربا ، وقد نهى الله عنه ، ومن هنا يقف ذلك الموقف المحير بين محظورين : الإكتناز من جهة والربا من جهة أخرى ، وكل المؤسسات المالية من حوله تقوم على الربا ، فيضطر في النهاية — خروجاً من هذا المأزق — إلى الإسراف في الإنفاق الإستهلاكي ، لا لأنه هو المخرج المطلوب ، ولكن لأنه المخرج الممكن في ضوء مقارنة درجات الحظر والإباحة . وينسحب هذا الموقف على سلوك التاجر والمنتج .. الخ .

لا شك أن هناك وسائل لتغيير سلوك الأفراد ، بحيث تحد من الآثار السيئة للسلوك غير الإسلامي للحكومة والمؤسسات المالية ، غير أننا سنعرض لهذه الوسائل في غير هذا المقام .

نأتي بعد ذلك إلى المؤسسات المالية :

تقع البنوك والمؤسسات المالية في وسط أو مركز التيار النقدي ، فهذا التيار يندفع بمعدلات سريعة متفاوتة وبأحجام معينة إلى البنوك لينساب بعد ذلك منها بمعدل وحجم أقل أو أكثر . ومن هنا يعتبر البنك أو المؤسسة المالية حلقة أساسية في سلسلة الدائرة النقدية في المجتمع . ومن هنا أيضاً من هذا الموقع الإستراتيجي في — دورة التيار النقدي — يتسنى للمؤسسات المالية تأثيرها المتشابك المتأثر والمؤثر على الدولة وعلى الأفراد . هذه المؤسسات المالية تعتمد من ناحية في مواردها المالية أساساً على ودائع الأفراد بأنواعها التي تندفق إليها ، وتعمل هي من جانبها على استمرار هذا التدفق ، ملوحة تارة بالحوافز

والدافع المادي ، وتارة بحجة الأمان وتيسير المعاملات . وتعتمد في بقائها ونموها على حاجة الأفراد المنتجين لتمويل نشاطهم وما يصاحب هذه الحاجة من تقبل شروط الاستدانة التي تفرضها هذه المؤسسات ، كما تعتمد كذلك على حاجة المأزومين الذين تواجههم ظروف صعبة طارئة . وهي في كل الحالات تزداد أرباحها وتتضخم ثروتها ، ومن ثم تتزايد قوتها ويتعلق نفوذها .

إنه لما يلفت النظر أن ترتفع نسبة المدينين في مجتمع كأمريكا الى ما يقرب المائة في المائة ، بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة . وما ذلك إلا نتيجة تخطيط لها البنوك والمؤسسات المالية وتبلغها بتأثيرها الدعائي الضخم الذي يركز على الدعوة إلى الشراء بالتقسيط ، ويغري به ويزين له ، فيقع في حبال هذه الدعايات الغالبية العظمى من المجتمع ، ليعيشوا بعد ذلك أسارى ينهشهم التوتر ، ويفتك بهم القلق ، ويتحركون في دائرة مفرغة من الهم الذي لا يجدون دفاعاً نفسياً إزاءه ، غير الجري المسعور بغير هوادة وراء المادة والكسب ، والتماس النسيان بالاستغراق في المتع والشراب .

إن الحديث في هذا المجال طويل طويل . والنقاش فيه ممتد ومنتشعب ، وكل ما أريد أن أستخلصه من كل ما تقدم أن أستلفت النظر إلى النقطة الأم في هذه الدوامة الجهنمية وهي سعر الفائدة ، إنه هو العنصر المحرك الذي يدفع المؤسسات والحكومات والأفراد إلى سلوك يقود حتماً إلى التضخم .

ترى هل نجد في الإسلام مخرجاً وبديلاً عن ذلك العنصر؟ إنني أقول نعم وهذا البديل هو تنفيذ مبدأ المشاركة .

إن قيمة أعمال مبدأ المشاركة قد يتضح لنا إذا ما تبينا أن العلاقة بين التعامل بسعر الفائدة والتعامل بمبدأ المشاركة تشبه إلى حد كبير العلاقة بين الوهم والحقيقة ، أو بين الخيال والواقع . فالمؤسسة المالية التي تقرض بالفائدة ليس ضرورياً أن يُقابل الائتمان الذي تمنحه سلعاً منظورة أو خدمات مرئية ، كما وأن المعالجة المحاسبية لهذا الأمر تتم قيوداً على ورق . بينما الأمر خلاف ذلك عندما تسير بمبدأ المشاركة . فالمؤسسة تمويل ليشترى طالب التمويل ما يلزمه لتمويل مشروعه ، وينفق إنفاقاً حقيقياً لتشغيل مشروعه ، وهو يقدم جهده ، والمؤسسة تقدم خبرتها وإمكاناتها في صورة يمثل فيها التعاون ضرورة للطرفين ، حيث المصلحة مشتركة ، وحيث النتيجة مؤثرة على الطرف الأول يمثل ما هي مؤثرة على الطرف الثاني .

وقد سبق وأن كتبت كثيراً في أفضلية مبدأ المشاركة ، وأستأذنكم في هذا المقام أن أجمل بعض دواعي تفضيل هذا المبدأ والتي يمكن تلخيص أهمها في :

١ — مشاركة مؤسسة التمويل للمقترضين في نشاطهم الإنتاجي ، مدعاة لأن تجند المؤسسة خبرتها الفنية في البحث عن أفضل مجالات الإستثمار ، والبحث عن أرشد الأساليب ، وبذلك يتعاون رأس المال وخبرة العمل في التنمية الإقتصادية . ويتفق هذا تماماً مع التوجيهات الإسلامية من حيث الحفاظ على رأس مال المجتمع ، وحسن استخدامه فؤسسة التمويل إذ تشارك بخبرتها وعلمها تحفظ ثروة المجتمع من التعرض لأي تبديد ، نتيجة عدم توافر الخبرة لدى مقترض لا تتوافر لديه المتطلبات العلمية ، والإمكانات الفنية ، التي تحميه في ممارسة عمله . كما وأن مشاركة مؤسسة التمويل بخبرتها أيضاً فيها رعاية وحماية للمقترض من مخاطر كان من الممكن أن يقع فيها لولا مشاركة المؤسسة له .

وفي هذا الأسلوب الإسلامي ضمان لنجاح المشروعات المقترض من أجلها من ناحية ، وأداء لحق واجب للمجتمع الإسلامي من ناحية أخرى ، ومزاوجة بين العلم والجهد من ناحية ثالثة .

٢ — صاحب المال الذي يودع ماله في مؤسسة مالية توظف أموالها على أساس المشاركة ، سوف يحصل على الربح العادل الذي يتكافأ مع الدور الفعلي الذي أداه ماله في التنمية الإقتصادية ، وفي ذلك تشجيع للمسلمين على إيداع أموالهم لدى هذه المؤسسات ، ومداومة استثمارها بواسطتها ، وفيه كذلك ربط بين أصحاب المال المسلمين وبين عملية تكوين رأس المال (الإضافات الرأسالية أو القيمة المضافة) ، كركن أساسي في تدعيم إقتصاديات المجتمع الإسلامي ، ومدعاة إلى إقبال المسلمين على مداومة إستثمار ما لديهم من أموال ، بدلاً من الإكتناز الذي تتحول به الأموال إلى رأس مال آسن ، يحرم معه إقتصاد العالم الإسلامي من هذه الأموال ، وفي ذلك تطبيق للتوجيهات الإسلامية .

٣ — في تطبيق مبدأ المشاركة تحرير للفرد من نزعة السلبية التي يتسم بها المودع الذي يودع ماله إنتظاراً للفائدة . ومن الأمور التي تسلفت النظر أن الذين ابتدعوا الفائدة ، واجتهدوا في تأكيد سريانها في معاملات الدول الإسلامية ، لم يكونوا عابثين أو غافلين وهم يفعلون ذلك ، ولكنهم كانوا يريدون بقصد وعن عمد استئلال جانب

الإيجابية تدريجياً من نفوس المسلمين ، فاتخذوا الفائدة سلاحاً يعينهم على ذلك ، مستفيدين من نزعة النفس الإنسانية إلى حب الراحة ، وكذلك استهدفوا أيضاً أن يهدموا ركناً من أركان الدين بوضع الأساليب التي تعوق المسلمين عن أداء الزكاة . ذلك أن الذي يقبل أن يستقضي فائدة وهي محرمة ، سوف لا يقدم على أداء الزكاة المفروضة . إذ كيف يتسنى له أن يخرج الزكاة (وهي تطهير) من مصدر تكتنفه الشبهة إن لم يكن التحريم ؟ كما وأن حرصه على ماله (وأحضرت الأنفس الشح ..) ، سوف يجعله متردداً في إخراج الزكاة من رأس المال حتى لا تأكله الصدقة .

٤ — عدم اعتماد مؤسسة التمويل على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، مدعاة لتنشيط عمليات التنمية في المجتمع ، إذ ليس أمام المؤسسة — وهي تعمل بالمشاركة — غير تجنيد كل طاقاتها وإمكاناتها الفنية في استخدام الأموال التي لديها في مشروعات .

٥ — يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات المجتمعات الإسلامية ، وذلك لأن مؤسسات التمويل حين تعمل بالمشاركة سوف لا تنظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال ولتوجيه الإستثمارات دائماً . وإنما سوف يكون مؤشرها الأساسي هو الربح الحلال بجانب الاعتبارات الإجتماعية الأخرى المرتبطة إرتباطاً وثيقاً به وبالإقتصاد ، مثل العمالة واحتياجات المجتمع ورفاهيته .

٦ — في التزام مؤسسات التمويل بمبدأ المشاركة تمكين لها من القدرة على التكيف والتلاؤم المستمر مع التغيرات الهيكلية للإقتصاد بطريقة عضوية ، كما يصبح كل من المؤسسة والمقرض قادرين على مواجهة الأزمات بصلافة ، قادرين كذلك على عدم التأثر بها .

٧ — في المشاركة عدالة في توزيع العائد بما يسهم في عدم تراكم الثروة تراكماً محلاً . كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية من ناحية أخرى .

فإذا أضفنا إلى كل ما تقدم الحرص على تغليب المصلحة العامة عند المشاركة ، وهو أمر غير وارد في حساب المؤسسة المالية التي تقرض بالربا ، إستطعنا أن ندرك حكمة التشريع عندما شن على الربا حرباً لا هوادة فيها وحذر من مغبته ، وأذن المتعاملين به بحرب من الله ورسوله .

وهنا نعود إلى الحديث الذي أوردناه في صدر هذا البحث ، لنقول أن الدعوى بأن هذا الشكل أو ذاك يمثل ضرورة لا محيص عنها في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية ، إنما تأتي من أننا قد رُوِّضنا لتتحرك في دائرة الفكر الذي فرضه علينا النفوذ التغريبي الخطير ، وذلك بعينه هو الذي يفتح لنا الطريق لنطرح أمام مؤتمرهم الموقر خطة عمل للمناقشة كوسيلة من وسائل الإتفاق على ما ينبغي أن نضطلع به ، وأن نقوم بإنجازه ، مستشعرين مسئولية الحساب أمام الله والأمة الإسلامية .

وأريد أن أقدم لمقترحاتي حول خطة العمل بعدد من الحقائق التي نقف أزاءها والتي يتحتم علينا أن نواجه بعضها وأن نضع البعض الآخر منها في إعتبارنا ، وتتلخص أهم هذه الحقائق فيما يلي :

* أن الغرب والشرق يطرح علينا نظريات وأفكاراً وفروضاً ، ونحن نحاول في إطار من الأسر الفكرية أن نؤمن بهذه النظريات والفروض ، وكأنها علمٌ مقرر أو حقائق ثابتة .

* أن أموراً كثيرة قد جرى طرحها وفهمها من خلال مقاييس الغرب ، وللغرب مقاييسه ولنا مقاييسنا المختلفة .

* أن التاريخ لأي أمة هو وحدة كاملة متصلة الحلقات ، وكذلك يمثل تاريخ فكرها وحدة لها ذاتيتها وكيانها ومزاجها النفسي والاجتماعي .

* ان من أبرز قواعد المقاييس التي ينبغي بل يتحتم أن نأخذ بها : الترابط والتكامل بين القيم كوحدة تنتمي إلى أصل واحد ، وأن الإنسان المسلم يعيش في دائرتين متصلتين ، دائرة معنوية ودائرة مادية . وأنه كإنسان يؤمن برسالة لا بد وأن يمثل تعانق الروح والمادة والقلب والعقل . فرسالة الإسلام ليست روحية صرفة أو مادية صرفة ، وإنما هي رسالة إنسانية في المقام الأول .

* ان القيم الأخلاقية في الإسلام ثابتة ثبوت الإنسان نفسه ، وليست خاضعة للتطور المطلق الذي ينادي به المفكر الغربي .

* ان الإسلام لا يعادي جديداً إلا إذا كان ضلالاً ، ولا يصد عن تطور إلا إذا كان إجحاداً ، وأن مزية الإسلام بين المذاهب والأديان أنه لا يقف في طريق رأيٍ صالح ، ولا يحول بينه وبين التجارب ؛ تنبذ منه مالا سبيل إلى قبوله وتبقى منه ما هو صالح للبقاء .

* إنه ما من تحريم قط ورد في الإسلام إلا وهو مشفوع بحدود تقيم الفاصل بينه وبين الكسب الحلال .

* أن الإسلام لا يمنع قط معاملة بين الناس تنفعهم وتخلو من الضرر بهم والغبن على فريق منهم ، وأساس التحريم كله في الإسلام أن يكون في العمل المحرم ضرراً أو إجحاف أو حطة في العقل والخلق .

* أن أصحاب المذاهب الإقتصادية المعاصرة يطرحون قضية خاطئة حين يظنون أنهم قد أحاطوا بحكمة التشريع عامة في جميع العصور ، لأنهم يقيمون ظنهم على أساس من فترات الزمن يمكن أن تستوعب هذه الحكمة وتفرغ منها ، على نحو لا يقبل المراجعة والتعديل . بينما نرى أن قواعد الحضارة التي يتعللون بها تتطلب اليوم من نظم الإقتصاد ما لم تكن تتطلبه قبل خمسين عاماً ، وسوف تتطلب بعد خمسين عاماً ما لم تتطلبه اليوم .

* إن الدين يتسع لأحداث الزمن فلا يتصدى لها في مجراها ، ولا يمنعها أن تذهب إلى مداها وأن تضطرب إضطرابها لمستقرها تمحصه الأيام . ﴿فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾ (سورة الرعد) .

ولما كان للإسلام — وهو طريق حياتنا — نظريته الإجتماعية ، ونظريته السياسية ، وقيمه التي تشكل في مجموعها كلاً متكاملاً ، فإنه لا بد وأن تكون له كذلك نظريته الإقتصادية .

ولما كانت الأمة الإسلامية أو المجتمعات الإسلامية تجد نفسها اليوم وسط مجتمعات دولية بنظريات متعددة تبدو راسخة القدم ، ونظراً لأن الإقتصاد يمثل بعداً من الأبعاد الهامة ، إلى حد أن بعض المجتمعات تعتبره القوة الدينامية في تحريك المجتمع ، فقد آن الأوان لكي نعمل على اكتشاف النظرية الإقتصادية في الإسلام وتخريجها ومنهجتها وفقاً لمعطيات العلم الحديث في التحليل والتقنين . ولو أننا اتفقنا على هذه المقدمة فإن جوهر القضية التي ينبغي طرحها هو كيف يمكننا أن نصل إلى هذه الغاية ؟

إن مؤتمرها هذا هو بداية ولا شك . وهو بداية قيمة ، ولكنني لست أحسب أن اجتماعنا لمدة أيام نناقش فيها رأياً أو عدة آراء ، طريقة كافية أو مدة مناسبة لنصل إلى الغاية التي نرجوها .

والاقترح الذي أدعو حضراتكم إلى التفكير فيه والتوصية به يتمثل في أن يقرر المؤتمر

تكوين أمانة تتفرع عنه ، تكون بمثابة لجنة خبراء مصغرة من الذين مارسوا الكتابة في موضوعات الإقتصاد الإسلامي أو تدريسه بالجامعات ، لكي تقوم هذه اللجنة بتحديد المفاهيم التي يمكن الإنطلاق منها ، ولتحديد عناصر المنهج الإسلامي في الإقتصاد تحديداً علمياً ، وتقوم في نفس الوقت بتوزيع أدوار البحث والعمل في إنجاز هذه العناصر على القادرين على ذلك ، ثم تتم الدعوة بعد ذلك إلى ملتقى عام يناقش فيه الإنتاج بعد إعداده ، وقد يحتاج ذلك جهداً ووقتاً وتكلفة ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يفت في عضدنا أو يصرفنا عن أن نقوم بذلك الواجب الذي يرتقي الى مرتبة التكليف المحتم .

هذا من الناحية النظرية ، وأما من الناحية العملية ، وهي التي تمثل جانب المشاهدات التي دعمت النظريات الأجنبية وساندها ، وأضفت عليها الصبغة التجريبية التي يعدونها إحدى قواعد العلم الحديث ، فإنني أدعو حضراتكم إلى التفكير في التوصية بمناشدة الدول الإسلامية بعمل نماذج محلية لمؤسسات مالية إسلامية ، تلتزم في نظمها وطريقة عملها بأصول التشريع الإسلامي لتكون هذه النماذج نماذج التجريب لما يتفق عليه من نظريات أو بدائل إسلامية ، ولتكون كذلك دعامة للبنك الإسلامي الدولي الذي وقعت إتفاقية إنشائه في أغسطس ١٩٧٤ م - ١٣٩٤ هـ - وأختيرت المملكة العربية السعودية مقراً رئيسياً له .

ومن حسن الحظ أن النماذج التي أدعو إلى التوصية لها قد حققت نجاحات أكيدة في عدد من الأقطار الإسلامية ، مثل بنك دبي الإسلامي وبنك ناصر الإجتماعي وبنوك الادخار المحلية .

وأرجو في ختام هذا الحديث ألا أكون قد أطلت عليكم ، وفقني الله وإياكم إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين .
